

نظريّة التحريّر المالي

- مفاهيم وأسس -

أ. زكية محلوس

جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي - الجزائر

zakia39.2007@yahoo.fr

Received: 2016

Accepted: 2016

Published: 2016

ملخص:

تهدف هذه الورقة إلى إبراز الإطار النظري للتحريّر المالي، مركزين على أعمال كل من ماكينون وشو المؤسسين لنظرية التحريّر المالي والتي اعتمدت عليها الدول المتقدمة لتطبيق منهج التحريّر الاقتصادي في الدول النامية خلال التسعينات من القرن العشرين، ورغم تأييد العديد من الدراسات للتحريّر المالي من خلال إبراز أثرها الإيجابي، إلا أنه في المقابل هناك العديد من الدراسات التي تؤكد على سلبيات التحريّر المالي، وخاصة الأزمات المالية والمصرفية التي تعرضت إليها الدول المتقدمة والنامية، لذلك على الدول النامية أن تكون حذرة خلال عملية التحريّر المالي حتى تضمن من الاستفادة من إيجابياته والتقليل ما أمكن من سلبياته.

الكلمات المفتاحية: التحريّر المالي، أعمال ماكينون وشو، أزمات مالية، الدول النامية.

Abstract :

This paper aims to highlight the theoretical framework of financial liberalization, focusing on the work of both McKinnon and Shaw, the founders of the theory of financial liberalization, on which developed countries relied of the application of economic liberalization in developing countries during the 1990s. Despite of the fact various studies supported financial liberalization by emphasizing positive effect (advantages), there are many studies that emphasize the negative aspects of financial liberalization, especially the financial and banking crises experienced by developed and developing countries, so developing countries should be cautious during the process of financial liberalization to ensure that they take advantage of its positive aspects and minimize its disadvantages.

Key words: financial liberalization, the work of McKinnon and Shaw, developing countries.

مقدمة:

يعد التحريّر المالي ظاهرة حديثة نسبيا وقد بدأت منذ السبعينات من القرن العشرين في العديد من الدول المتقدمة واكتملت بتوسع أنشطة القطاع المالي، ثم توسعت لتشمل الدول النامية، خاصة الدول التي عرفت بالاقتصاديات المتحولة أو الانتقالية من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد السوق، وذلك من خلال الإصلاحات التي قامت بها بعد أن كانت تعرف بسياسات الكبح المالي¹، وبالتالي لا يمكن للتحريّر الاقتصادي أن يكتمل إلا بالاهتمام بإصلاح القطاع المالي وتحريره من كافة أوجه الكبح المالي لأداء دوره في النشاط الاقتصادي.

أولاً: مفهوم التحرير المالي

يعتبر التحرير المالي أحد مكونات وصفة التحرير الاقتصادي والتي تركز على تقليل وإزالة القيود² على التجارة الداخلية والخارجية، وتوسيع نشاط القطاع الخاص وإطلاق حرية قوى العرض والطلب في التسعير وجعل السوق المحلية أكثر تنافسية وتبسيط إجراءات التجارة والاستثمار والدفع إلى تبني معايير الجودة طبقاً للمواصفات العالمية³، ويمكن تعريف التحرير المالي على أنه مجموعة من الإجراءات التي تسعى إلى خفض القيود المفروضة على القطاع المالي والتقليل من احتكار الدولة له وفتحه أمام المنافسة⁴، وذلك من خلال دفع التحكم بأسعار الفائدة سواء على الودائع أو القروض، وخصخصة المؤسسات المالية والتخلي عن سياسة توجيه الائتمان وتخفيض نسبة الاحتياطي المطلوب، والاعتماد على عمليات السوق المفتوحة لتنفيذ السياسة النقدية⁵، ويقوم التحرير المالي على الثقة الكاملة في الأسواق من خلال تحريرها من القيود الإدارية وإخضاعها لقوى السوق ومعدلات الفائدة السائدة، بما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات، بزيادة الادخار والتحكم في الأسعار، والقضاء على الصعوبات التي تواجه عمل السوق⁶، لذلك ينحصر التحرير المالي في إطار ضيق كالسياسات الخاصة بتخفيض الرقابة على أعمال الأسواق المالية ورفع القيود على حركة رؤوس الأموال، وغالباً ما تكون عمليات التحرير المالي واسعة تشمل الإجراءات التي تساعد على رفع كفاءة وسلامة النظام المصرفي وتمتية الأسواق المالية، واستبدال الرقابة المباشرة بخلق آليات وأدوات رقابية غير مباشرة⁷. وبالتالي فإن التحرير المالي عملية تحتوي مجموعة من التدابير الموجهة نحو إلغاء القيود المفروضة على القطاع المالي[□]، حيث أن عملية رفع القيود التنظيمية انطلقت من الولايات المتحدة الأمريكية ابتداء من وسط السبعينات حيث تم إزالة التنظيمات الخاصة بوضع سقف أو حد لأسعار الفائدة لاسيما بإلغاء رسم تعديل الفائدة سنة 1974، وتعليمة Q سنة 1980 والتي تحدد الحد الأعلى لسعر الفائدة المدفوعة على الودائع لأجل بالدولار، كما تم التخلي عن العمل بقانون Glass-steagall تدريجياً ليتم حذفه نهائياً سنة 1999⁹، ثم امتدت عملية رفع القيود التنظيمية إلى اليابان وذلك مع الانفتاح المالي الياباني في سنوات 1983-1984، وإلى الاتحاد الأوروبي مع نشأة السوق الأوروبية المشتركة التي تضمنت حرية تنقل رؤوس الأموال¹⁰.

ويضم التحرير المالي ثلاثة جوانب أساسية تتمثل في¹¹:

1. تحرير القطاع المالي المحلي: يشمل تحريرها ثلاثة متغيرات أساسية هي:

1.1. تحرير أسعار الفائدة: عن طريق الحد من الرقابة المتمثلة في تحديد سقفوف عليا لأسعار الفائدة الدائنة والمدينة، وتركها تتحدد في السوق بالالتقاء بين العرض والطلب عليها، مما يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي، ولا يمكن أن يحدث هذا ما لم تثبت الأسعار عند حد معين.

2.1. تحرير الائتمان: وهذا بالحد من الرقابة على توجيه الائتمان نحو قطاعات محددة، وكذا وضع سقف ائتمانية عليا على القروض الممنوحة لباقي القطاعات الأخرى.

3.1. إلغاء الاحتياطات الإجبارية: المغالى فيها على البنوك وتحرير المنافسة البنكية بإلغاء وإزالة القيود والعراقيل التي تعيق إنشاء البنوك المحلية والأجنبية، وكذلك إلغاء كافة القيود المرتبطة باختصاص البنوك والمؤسسات المالية.

2. تحرير الأسواق المالية: يتم بواسطة إزالة القيود والعراقيل المفروضة ضد حيازة وامتلاك المستثمر الأجنبي للأوراق المالية للمنشآت والمؤسسات المحلية المسعرة في بورصة القيم المنقولة، والحد من إجبارية توطين رأس المال وأقساط الأرباح والفوائد.

3. يتضمن إزالة الحواجز والعقبات التي تمنع البنوك والمؤسسات المالية الأخرى من الاقتراض من الخارج، والعمل على الحد من الرقابة المفروضة على سعر الصرف المطبق على الصفقات المرتبطة، بالحساب الجاري وحساب رأس المال، وتقليص الفجوة بين سعر الصرف الاسمي والحقيقي وتحرير تدفقات رأس المال.

نستنتج من خلال ما سبق أن عملية التحرير المالي تعني إلغاء من مختلف القيود التي تحد من عمل المؤسسات المالية والمصرفية من جهة ومن جهة إلغاء مختلف العوائق على تدفقات رؤوس الأموال، وعليه فإن عملية التحرير تكون إما داخليا في إطار حدود الدولة كإلغاء سقف لسعر الفائدة أو خارجيا مثل الحرية في إقامة فروع لبنوك أجنبية خارج الدولة، أو كحرية تملك المستثمر الأجنبي لرأس مال.

ثانيا: منهج R.Mckinnon و E.shaw في التحرير المالي

يعتبر كل من R.Mckinnon و E.shaw أول الدعاة إلى تطبيق سياسات التحرير المالي والذين يعتقدان أن القيود على القطاع المالي هي أحد أهم الأسباب وراء الأداء الاقتصادي الضعيف في الدول النامية، ولقد أطلق Mckinnon على هذه الدول مصطلح الاقتصاديات الممزقة، وهي تلك الدول التي تتميز بوجود قيود على القطاع المالي مثل سقف معدلات الفائدة، وتخصيص الائتمان في بعض المناطق الصناعية، إضافة إلى علاقة غير مستقلة بين قطاع الشركات والقطاع العائلي، ويرى أن هذه الظروف أدت إلى تخفيض نوعي وكمي للاستثمار الذي بدوره ساهم في عدم كفاءة الاقتصاد وتراجع الجهود التنموية في تلك الدول¹².

يفترض McKinnon وجود علاقة ايجابية بين معدلات الفائدة والنمو الاقتصادي، حيث يؤثر معدل الفائدة الحقيقي في النمو الاقتصادي من خلال تأثيره على الادخار والاستثمار، ويبدأ McKinnon تحليله بالإشارة لسلبيات الكبح المالي¹³ في الدول النامية، ويشير إلى أن الكبح المالي يخلق المدخرات ويساعد على زيادة الاستهلاك الجاري، ويقلل من حجم الاستثمار مما يؤثر سلبا على معدل النمو الاقتصادي¹⁴. لذلك تعتبر أعمال كل من shaw و McKinnon سنة 1973 الأعمال المؤسسة لنظرية التحرير المالي، ونشير إلى أن المساهمة الرئيسية

لنظرية Mckinnon، تكمن في إعادة صياغة دالة الطلب على النقود لتتلاءم مع وضعية اقتصاد نامي يتميز بضعف هياكله المالية، وتخلف نظامه المصرفي وعدم تطور الأدوات المالية، وفي ظل هذه الوضعية فإن أهم مصدر لتمويل الاستثمار هي الودائع المتراكمة لدى الجهاز المصرفي والادخار من الدخل الجاري، كذلك فإن ماكينون يرى أن النقود باعتبارها وسيلة دفع فإنها تعتبر الأصل المالي الأكثر أهمية في الدول النامية، وبهذا تصبح النقود في هذه الدول قناة إلزامية لتراكم رأس المال أو ما أطلق عليه ماكينون بـ "تكاملية النقود ورأس المال".

وتكملة لما كتبه ماكينون، حول دور التحرير المالي في تحقيق مستويات أكبر من النمو الاقتصادي، فإن E.shaw يرى أن الأثر الايجابي للتحرير المالي على النمو الاقتصادي يمر عبر تحرير معدلات الفائدة الحقيقية، والتي يجب أن تتحدد في السوق حسب العرض والطلب على الموارد المالية بشكل يعكس الندرة النسبية للادخار¹⁵. ويعتمد تحليل كل من Mckinnon و shaw أن وجود معدلات فائدة حقيقية منخفضة سالبة، ومتطلبات الاحتياطي الضخمة المفروضة على البنوك بالإضافة إلى إجبارية توجيه الائتمان تؤدي جميعا إلى قطاع مالي مقيد. علما أن ماكينون أضاف سنة 1989 ومؤكدا على الدور الايجابي للتحرير المالي حين قال: "إن التحرير التجاري والمالي يبقى للعبة الوحيدة فيما يخص سياسات التنمية الاقتصادية الفعالة¹⁶ حيث اعتبرها الوسيلة الوحيدة الفعالة لتطوير الوساطة المالية، للبدء في تراكم رأس المال وتعزيز النمو الاقتصادي^{□□}".

ثالثا: أعمال Mckinnon و shaw بين التأييد والمعارضة

1. أعمال أخرى تدعم أعمال Mckinnon و shaw:

لقد لقيت أعمال ماكينون وشاو المتعلقة بالتحرير المالي تأييدا من طرف العديد من الاقتصاديين الذين اقتنعوا بتحليل ماكينون:

❖ فنجد أن Maxwell Fry قام باستخدام بيانات عن قطاعات مختلفة في 22 دولة نامية، وتوصل إلى أن هناك علاقة ايجابية بين معدلات النمو الحقيقي في الإنتاج ومعدلات الفائدة الحقيقية على الودائع، كما لاحظ الأثر الايجابي لارتفاع معدلات الفائدة، وتوصل إلى أن كل زيادة في معدل الفائدة بـ 1% تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بمعدل 0.5%.

❖ أما Gelb (1989) فقد قام بدراسة العلاقة بين متوسط أسعار الفائدة على الودائع والنتائج الداخلي الخام لعينة تتكون من 34 دولة نامية في الفترة الممتدة من 1965 إلى 1985، فتوصل إلى أن معدلات النمو في الدول ذات معدلات الفائدة الحقيقية الموجبة كانت أعلى بكثير مقارنة بالدول الأخرى، كما أن نمو الناتج المحلي الخام في هذه الدول زاد بثلاث مرات تقريبا مقارنة بالبلدان ذات معدلات الفائدة الحقيقية السالبة¹⁸.

❖ كما أكد كل من Kapur في 1976 و Galbis في 1978 على أن تحرير القطاع المالي يؤدي إلى تشييط الادخارات المالية وتوفير رؤوس الأموال إلى مختلف القطاعات الإنتاجية مؤديا إلى تحسين مجالات الاستثمار والنمو¹⁹.

❖ وحاول كل من Martin-salo (1992) و Roubini، أن يصنعا نموذجا يوضحان فيه كيف أن كبح القطاع المالي يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي وعلى فعالية المؤسسات المالية في تعبئة الادخار²⁰.

❖ كما جاءت دراسة Ben Gamra (2009) لتحديد طبيعة العلاقة بين سياسة التحرير المالي والنمو الاقتصادي، وقد شملت الدراسة عينة مكونة من 6 دول ناشئة من شرق آسيا للفترة الممتدة ما بين 1980 و 2002، وتوصلت الباحثة إلى أن التحرير المالي يؤثر إيجابا ومعنويا على الدول التي قامت بتحرير قطاعاتها المالية بشكل جزئي ويتدرج معتدل، وقد أكدت الباحثة في هذه الدراسة على أهمية التدرج والتسلسل أثناء تحرير النظام المالي في الدول النامية، وذلك من أجل تحقيق نتائج ايجابية فيما يخص رفع معدلات النمو الاقتصادي دون الوقوع في أزمات بنكية، وللإستفادة أكثر من مزايا التحرير²¹.

❖ كما توصلت دراسة لكل من Abubakar Ibrahim Musa Gani and Abdulsalam (2013) إلى أن الانفتاح الاقتصادي له تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي في نيجريا خلال الفترة 1970-2010²².

2. الانتقادات الموجهة لنظرية التحرير المالي: سواء من الجانب النظري أو التطبيقي لم يؤيد الباحثون فكرة التحرير وجاءت بعض الدراسات لتؤكد على الآثار السلبية لفكرة التحرير، حيث تدور الانتقادات حول ثلاثة محاور رئيسية²³:

1.2. افتراض الأثر الإيجابي لارتفاع معدلات الفائدة على الادخار والاستثمار:

لقد توصل كل من Dutt و Burkett سنة 1991، إلى أن ارتفاع معدلات الفائدة يؤثر سلبا على الاستثمار، وهذا عكس ما توصلت إليه نظرية التحرير المالي، حيث أنه مع ارتفاع معدلات الفائدة على الودائع ينخفض الطلب الفعال بسبب انخفاض معدل الربح، فينخفض كل من الاستثمار والإنتاج، وهذا الأثر السلبي يفوق الأثر الإيجابي لانخفاض معدلات الفائدة على القروض الناتجة عن ارتفاع الموارد القابلة للإقراض.

2.2. غياب الأخذ بعين الاعتبار عدم كفاءة الأسواق المالية:

لقد اعتبر كل من ماكينون وشاو والتابعين لهم أن كبح القطاع المالي (تحديد معدلات فائدة حقيقية منخفضة) هو العامل الوحيد الذي يؤدي إلى وضعية تقييد الائتمان من طرف البنوك، إلا أنه بفضل أعمال Joseph Andrew weiss و stiglitz (1981) تمكنت النظرية الاقتصادية من التأكيد على إمكانية تواجد تقييد للائتمان حتى في أسواق تسودها المنافسة التامة، ووجود تقييد للائتمان يعتبر كنتيجة لعدم كفاءة الأسواق المالية وخاصة

مشكلة عدم تناظر المعلومات بين المقرضين والمقترضين، ويرى Stiglitz و weiss (1981) أنه كلما ارتفع معدل الفائدة الحقيقي الذي على المقترض دفعه للبنك، كلما كانت استثماراته أكثر خطورة، وزاد احتمال توقفه عن السداد، وبارتفاع معدل الفائدة على القروض، ترتفع معه المخاطرة المتوسطة للمقترضين وتخفض أرباح البنك المتوقعة.

3.2. إهمال دور القطاع المالي غير الرسمي:

لقد دفع الاقتناع بكفاءة القطاع المالي غير الرسمي في الوساطة المالية العديد من الاقتصاديين أمثال Taylor (1983)، Van wijinbergen (1983) و Buffie (1984)، إلى انتقاد منهج التحرير المالي الذي أهمل دور القطاع غير الرسمي في تخصيص الموارد المالية، وقد ركزوا على الكفاءة النسبية للقطاع المالي غير الرسمي في تخصيص الموارد، باعتباره يقوم بوساطة تامة مقارنة بالبنوك التي تقوم بوساطة جزئية وهذا بالإضافة إلى مجموعة من العوامل التي تحسن من كفاءة القطاع المالي غير الرسمي في الدول النامية مقارنة بالبنوك.

3. الدراسات المعارضة للتحرير المالي:

هناك العديد من الدراسات أكدت على المخاطر الناتجة عن عملية التحرير، وفي سياق هذه الدراسات نذكر²⁴:

1.3. المخاطر الناتجة عن التقلبات الفجائية لرأس المال: ويمكن الإشارة في هذه الحالة إلى الدراسة التي أشار إليها تقرير الاستثمار العالمي لعام 1998 إلى أن درجة التقلب في استثمار الحافظة المالية (مقاسا على أساس معامل الاختلاف²⁵) يصل إلى 0.43 في حين يصل إلى 0.35 بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر، وإلى 0.71 بالنسبة للقروض من البنوك التجارية، وذلك إشارة إلى أن درجة التقلبات التي تتسم بها حركة الاستثمار في الحافظة المالية أعلى بكثير من درجة التقلبات التي تتسم بها حركة الاستثمار الأجنبي المباشر، مما يؤكد على أن التحرير المالي يؤدي دخول رؤوس الأموال وقد تخرج بسرعة، مما يؤدي إلى حدوث أزمات خانقة.

2.3. مخاطر تعرض البنوك للازمات: ومن بين الدراسات التي جاءت في هذا المجال نذكر:

❖ يعتبر Carlos Das-Algandro، أول من نبه سنة 1985 في مقاله الشهير "وداعا للكبح المالي ... أهلا بالانهيار المالي"، حيث نبه إلى المخاطر الشديدة التي تحملها عمليات التحرير المالي للنظام المصرفي.

❖ قام كل من Reinhar, kaminski في عام 1996 بانجاز دراسة تجريبية شملت 20 دولة في آسيا، أمريكا اللاتينية، أوروبا، والشرق الأوسط خلال سنوات الثمانينات إلى غاية منتصف التسعينات، حيث أن أهم تلك النتائج بأن الأزمات المالية كانت نادرة خلال سنوات السبعينات أين كانت الأسواق المالية ضيقة ومحلية ومراقبة رقابة صارمة من طرف الدولة، وبعد اتجاه العالم نحو تبني سياسة التحرير المالي زاد بشكل كبير عدد الأزمات المالية التي مست مختلف دول العالم ومعظم هذه الأزمات كانت مسبوقه بسياسة التحرير المالي²⁶.

- ❖ وفي دراسة لـ Shang عام 1996، فقد أشار إلى أنه في عام 1980 كانت البنوك مدينة بما قيمته 81 مليار دولار، وقد تكبدت خسائر فادحة حينما قامت هذه الدول بتنفيذ اتفاقات الاستقرار الاقتصادي والتكيف الهيكلي وخفضت من قيمة عملتها كجزء من هذه الاتفاقات.
- ❖ وفي دراسة أنجزها دمريجوس كونت و ديترياش DemirgucKunt and Detriache عام 1997، حيث اعتمدوا فيها على مجموعة من مؤشرات الاقتصاد الكلي لكي يحلوا العلاقة بين أزمات البنك التي حدثت في 65 دولة خلال الفترة 1980-1994 وإجراءات التحرير المالي، واستخدموا ثلاثة المتغيرات الأساسية التالية: سعر الفائدة الحقيقي، نسبة المقدمة من الجهاز المصرفي إلى القطاع الخاص، ومعدل نمو الائتمان المصرفي وثبت من تحليلهم، أن ثمة علاقة وثيقة بين تلك المتغيرات وأزمة الجهاز المصرفي التي حدثت في هذه الدول في تلك الفترة.
- ❖ وقد أشار الخبير دانيال هاردي Daniel Hardy، أن البنوك في ظل التحرير المالي تسرف في منح الائتمان للقطاع الخاص، وبالذات في فترات الرواج، مما يجعلها عرضة لمخاطر الائتمان والإعسار والسيولة.
- ❖ وفي دراسة لـ Ang (2011) حول العلاقة بين سياسة التحرير المالي والتطور المالي حيث قام الباحث بدراسة عينة تتكون من 44 دولة من بينها 22 دولة عضو في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وتوصل إلى أن التحرير المالي الداخلي والخارجي يؤثر سلبا على التقدم والتطور التكنولوجي، وذلك لما له من تأثير سلبي على استقرار النظام المالي للدول والذي تولد عنه عدة أزمات مالية ومصرفية في السنوات الأخيرة²⁷.
- ❖ توصلت دراسة بو علي وعميمر 2016 إلى أن ارتفاع التوسع النقدي للبنوك التجارية في ظل التحرير المالي أدت إلى احتمالية حدوث الأزمات في الدول النامية التي شملتها الدراسة والتي شكلت 16 دولة نامية من خلال دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2014²⁸.
- ❖ توصلت دراسة مجاهد 2016 والتي شملت 24 دولة متقدمة و38 نامية أن هناك علاقة ثنائية الاتجاه بين التطور المالي في القطاع والنمو الاقتصادي في كل من الدول النامية والمتقدمة والنتيجة ان الجهاز المالي يمارس تأثير سالب على النمو في الدول المتقدمة وهو راجع بسبب أن الدول المتقدمة أكثر انفتاحا من اقتصاديات الدول النامية وبالتالي أكثر عرضة للأزمات²⁹.
- 3.3. مخاطر هروب رؤوس الأموال: سواء للاستثمار المالي أو الحقيقي، حيث تذهب الأموال للاستثمار في الخارج، رغم أنه هناك مفارقات كبيرة بخصوص البيانات، يمكن هنا الإشارة فقط إلى بيانات الأونكتاد حيث تبين أن البلاد النامية تساهم بما نسبته 14.4% من جملة حركة الاستثمارات الأجنبية المناسبة للخارج في عام 1997، وهو ما يعادل 61 مليار دولار أمريكي. كما أن الاستثمارات العربية في الخارج تجاوزت 1000 مليار دولار حسب تقديرات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار³⁰.

4.3. مخاطر دخول الأموال القذرة: تعد عمليات غسل الأموال من أخطر الجرائم الاقتصادية التي يشهدها عصرنا الحديث، حيث فرضت هذه الظاهرة نفسها في مختلف دول العالم المتقدم والنامي على حد سواء في ظل التحرير المالي الذي تشهده الأسواق المالية العالمية، وقد نشرت في ذلك جريدة Financial times في عددها الصادر في 18 أكتوبر 1994 أتضح: أنه وفقا لتقديرات المسؤولين في المملكة المتحدة والولايات المتحدة، وصل مبلغ الأموال التي يتم غسلها سنويا في النظام المالي في أنحاء العالم إلى حوالي 500 مليار دولار، وهو ما يعادل 2% من الناتج المحلي العالمي. وقد قدرت الأموال التي يتم غسلها سنويا بأن 30% إلى 50% من الاقتصاد الخفي تعتبر أموالا قذرة، كما قدر صندوق النقد الدولي أن حجم غسل الأموال يقدر بـ 3 تريليون دولارا ما يعادل 50% من الناتج العالمي³¹.

كما أنه في ظل التحرير المالي فإن هناك زيادة في غسل الأموال حيث أصبحت الأساليب المستخدمة أكثر حداثة من خلال استخدام أدوات غير نقدية مثل المشتقات المالية والتي ساهمت في زيادتها³². ومع سياسة التحرير وسرعة انتشار الوسائط الالكترونية فإن حجم غسل الأموال تجاوز 4 مليار دولار عام 2013 وعلى الرغم من أن الخبراء الاقتصاديين يعتبرون الأرقام الحقيقية أكثر من ذلك بكثير³³.

خاتمة:

من خلال لدراستنا لموضوع التحرير المالي، لاحظنا انه ليس هناك اتفاق على المنافع المترتبة عن عملية التحرير، فنجد بعض الدراسات و أغلبها على أن التحرير المالي سبب مباشرة لحدوث العديد من الأزمات المالية والمصرفية في الكثير من الدول، في حين أن هناك من الدراسات التي تؤكد على الأثر الايجابي على النمو والتطور الاقتصادي، ويمكننا أن نستنتج من خلال ما قمنا بدراسته:

- ✓ أن الكثير من الدراسات قامت باختيار عينات غير متجانسة من الدول محل الدراسة؛
- ✓ إن دراسة Mckinnon و shaw تخدم في الأساس مصالح الدول المتقدمة ويتضح من خلال تبنيها من طرف المنظمات الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لإنشاء والتعمير كمنهج لإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية؛
- ✓ أن العديد من الدول والتي كانت عرضة لأزمات لم تقم بتحرير قطاعها المالي بطريقة متدرجة؛
- ✓ التحرير المالي دون رقابة كافية كفيل بحدوث أزمات مدمرة وأزمة الرهن العقاري في 2008 كأكبر دليل على ذلك.

لذلك على الدول خاصة النامية منها حتى يمكنها من أن تحقق نتائج ايجابية من عملية تحرير القطاع المالي

يجب:

- ✓ أن تقوم بعملية التحرير التدريجي وذلك انطلاقاً من التحرير على المستوى الداخلي قبل أن تنتقل على المستوى الخارجي؛
- ✓ أن عملية تحرير قطاعها الداخلي يحتم عليها أولاً أن تقوم بحديث وتطوير أنظمتها المالية والمصرفية حتى لا تكون عواقب التحرير سلبية؛
- ✓ أن لا تقوم بحريز قطاعها المالي تحريزاً كلياً بل تختار القطاعات ذات الأولوية، وعليها قبل ذلك أن تقوم بدراسات مكثفة لاختيار تلك القطاعات هذا من جهة، وأيضاً دراسة تأثير عملية التحرير على تلك القطاعات من جهة أخرى؛
- ✓ على الدول أن تولي أهمية بالغة لرقابة صارمة وفعالة على أنظمتها المالية والمصرفية في ظل سياسة التحرير المالي التي تتبناها.
- الهوامش و الإحالات:

¹ يعرف الكبح المالي بأنه مجموع القوانين والضوابط والقيود الكمية والنوعية المفروضة من طرف الحكومة والتي لا تسمح للوساطة المالية بالتوظيف الأمثل للموارد المالية .

² تشمل القيود في قيود نوعية وهي تلك القيود المفروضة على أنواع معينة من الاستثمارات مثل الضرائب على عوائد الاستثمارات الأجنبية أو القيود على إعادة تصدير الأرباح المتحققة في الدول المضيفة. وقيود كمية من خلال وضع الدولة حدوداً علياً أو دنياً لحجم الأموال المتدفقة منها واليهما مثل تحديد نسبة الملكية للمستثمر الأجنبي في المشروعات الاقتصادية، وفرض قيود على تحويل العملة الأجنبية كوضع سقف لحجم المبالغ المسموح بتحويلها إلى العملة الأجنبية.

³ بوفليخ نبيل، طرشى محمد، التحرير المالي كآلية لتفعيل دور البنوك التجارية في تمويل الاقتصاد الجزائري، الملتقى الدولي حول: التحرير المالي والنمو الاقتصادي، يومي 06-07 ماي 2014، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، ص03.

⁴ بريش عبد القادر، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه، نقود ومالية، علوم اقتصادية، الجزائر، غير منشورة، 2006، ص37.

⁵ سمير محمود ناصر، جماعات الضغط الاقتصادية الدولية وآثارها السلبية على التطور الاقتصادي، دار الفرق، سوريا، ط1، 2005، ص67.

⁶ رحال عادل، تحديث الخدمة المصرفية لمواجهة اختلالات المنظومة المصرفية في ظل التوجه نحو اقتصاد السوق في الجزائر، ماجستير، تخصص اقتصاد التنمية، علوم اقتصادية، جامعة باتنة، غير منشورة، 2014، ص11.

⁷ حيرش عبد القادر، دور التحرير المصرفي في تطوير وزيادة القدرة التنافسية للبنوك التجارية الجزائرية، ماجستير، تخصص مالية ومحاسبة، علوم التسيير، جامعة الأغواط، غير منشورة، 2013، ص05.

⁸ Murat Ucer, Notes on Financial Liberalization , Proceedings of the Seminar, Macroeconomic Management: New Methods and Current Policy Issues, Held in Turkey, 2000, P01, Available at Website: http://www.econ.chula.ac.th/public/members/sohitorn/liberalization_1.pdf ,consulté le: 28/01/2017.

⁹ عكاش مسيفة، العولمة المالية ودورها في حدوث الأزمات المصرفية -دراسة مقارنة بين أزمات الدول الناشئة وازمة الرهن العقاري- ماجستير، تخصص نقود وبنوك، علوم اقتصادية، جامعة الجزائر 03، غير منشورة، 2013، ص12.

¹⁰ André Orléan, libération, <http://www.le.cavalier.bleau.com/images3e.Extrait-8.pdf> , consulté le 26/01/2017.

¹¹ Saoussen Ben Gamra, Libéralisation financière et crises bancaire le cas des pays émergents, p05, à partir du site : <http://www.univparis13.13/CEPN/BenGarma.pdf> ,consulté le : 27/01/2017.

¹² العقريب كمال، القطاع المالي في ظل تحرير حركة رؤوس الأموال وتحدي الأزمات المالية - دراسة نماذج من الدول العربية- دكتوراه علوم، علوم اقتصادية، جامعة الجزائر 03، غير منشورة، 2012، ص147.

¹³ ويطلق ماكينون تعبير الكبح المالي على الحالات التي تتدخل فيها الدولة بشكل مفرط في القطاع المصرفي بوسائل متعددة منها: وضع سقف على أسعار الفائدة والتدخل في توجيه الائتمان المصرفي وفرض احتياطات إجبارية مرتفعة، الأمر الذي يؤدي إلى تشويه آليات السوق وبالتالي التأثير السلبي على الأرصدة المتاحة للإقراض والاستثمار.

- ¹⁴ بوفليح نبيل، طرشى محمد، مرجع سابق، ص05.
- ¹⁵ بن بوزيان محمد، شكوري سيدي أحمد، التحرير المالي وأثره على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر)، ملتقى المنظومة البنكية في ظل التحولات الاقتصادية والقانونية، 2005/04، بشار، ص 2-4.
- ¹⁶ عزاوي عمر، سايج بوزيد، إصلاح القطاع المصرفي في الجزائر عاملا لتحديث والنمو الاقتصادي، المؤتمر الدولي الثاني: إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، 2008 /12/11، ورقة، ص2.
- ¹⁷ HakimiAbdelaziz and DjelassiMouldi and HamdiHelmi, Financial Liberalization and Banking Profitability: A Panel Data Analysis for Tunisian Banks, International Journal of Economics and Financial Issues, Volume 1, N° 2, 2011, p 21.
- ¹⁸ بن بوزيان محمد، شكوري سيدي أحمد، مرجع سابق، ص 04.
- ¹⁹ عزاوي عمر، سايج بوزيد محمد، مرجع سابق، ص02.
- ²⁰ بن بوزيان محمد، شكوري سيدي أحمد، مرجع سابق، ص 04.
- ²¹ Saoussen Ben Gamra, « Does financial liberalization matter for emerging East Asian economiesgrowth? Some new evidence », International Review of Economics and Finance 18, 2009 ,P 392-403.
- ²² Ibrahim Musa Gani and AbdulsalamAbubakar, Impact of Banking Sector Development on Economic Growth: Another Look at the Evidence from Nigeria, JBM&SSR, Volime2, No4, 2013.
- ²³ بن بوزيان محمد، شكوري سيدي أحمد، مرجع سابق ص 05-06.
- ²⁴ رمزي زكي، المخاطر الناجمة عن عوالة الأسواق المالية، مجلة دراسات اقتصادية، دار الخلدونية الجزائرية، عدد 2، 2000، ص 36-50.
- ²⁵ معامل الاختلاف = الانحراف المعياري / الوسيط
- ²⁶ Luis miotti Dominique plihon. Libéralisation et crise bancaire ; économie internationale, la revue CEPLL N85 1ere trimestre, 2001, p05.
- ²⁷ James B. Ang, « Financial development, liberalization and technological deepening », Journal of International Money and Finance 55, 2011 P 688-701.
- ²⁸ بوعلوي عبد القادر، عميمر فضيلة، دور تحرير الأسواق المالية في نشوب الأزمات المالية - دراسة قياسية لعينة من الدول النامية خلال الفترة 1990-2014- المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد06، ديسمبر2016، ص164.
- ²⁹ مجاهد كنعنة، تأثير تطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي - دراسة حالة الدول النامية والمتقدمة باستعمال Panel Data Analysis، دكتوراه الطور الثالث، تخصص اقتصاد نقدي ومالي، علوم اقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، غير منشورة، 2016.
- ³⁰ عبد الرزاق سلام عبد الرزاق، النظام المصرفي الجزائري وآلية تحديثه في ظل العوالة، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 06، ماي 2012، ص229.
- ³¹ بعلي حسني مبارك، إمكانيات رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في التغيرات الاقتصادية والمصرفية المعاصرة، ماجستير، تخصص إدارة مالية، علوم التسيير، جامعة قسنطينة، غير منشورة، 2012، ص104.
- ³² خبابة عبد الله، انعكاسات غسل الأموال على تمويل التنمية الاقتصادية في الدول النامية، مجلة كلية بغداد للعلوم الجامعة، العدد36، 2013، ص128.
- ³³ <http://www.alarabiya.net/articles/2012/05/05/212242.html> تاريخ الزيارة 2017-13-11 على الساعة 15:30